التوازن في شبكة المنظومة الحضرية(دراسة حالة ولاية بسكرة)

BALANCE IN THE URBAN SYSTEM NETWORK (CASE STUDY OF BISKRA STATE)

بوعافية عبد الرزاق [1]، علقمة جمـــــال[2]

[1]جامعة باتنة

[2] جامعة 08 ماي 1945 - قالمة

bouafiaabderrazak@yahoo.com

dj.alkama@gmail.com

ملخص

تعاني الأقاليم الجزائرية العديد من الاختلالات داخل نظامها الحضري، انعكست سلبا على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية، ما أجبر العديد من السكان، على هجر المناطق الأقل حظا للبرامج التنموية (الفقيرة) إلى الأكثر حظا (الغنية)، لتشكل بذلك الأقاليم الغنية نقاط جذب للسكان، الأمر الذي كانت له تبعات ومشاكل تمثلت في التركز الحضري والهيمنة الحضرية، ويرجع كل ذلك إلى اختلالات توزيع المشاريع التنموية والأبعاد المكانية للأقاليم، وانعدام سياسات تنموية كفيلة بوضع استراتيجيات تنموية شاملة، الأمر الذي يوجب استمرار البحث عن أفضل السبل للحد من الهيمنة وإعادة التوازن ضمن الأقاليم من خلال سن تشريعات تعنى بتهيئة الأقاليم، وهو ما ستحال هذه الورقة بحثه بإقليم ولاية بسكرة.

الكلمات المفتاحية: التشريع العمراني ، التركز الحضري، النظام الحضري، الهيمنة الحضرية، بسكرة.

RESUME

The Algerian regions suffer from many imbalances within their urban system, which have negatively affected the social, economic and urban aspects, forcing many of the population to abandon the less fortunate areas of development programs(poor) to the more affluent (rich) Which has had consequences and problems were represented in urban concentration and urban hegemony, due to the imbalances of the distribution of development projects and spatial dimensions of the regions, and the lack of development policies to develop comprehensive development strategies, which requires the continuation of the search for the best ways to reduce hegemony And the restoration of balance within the regions through the enactment of legislation on the formation of regions, which will be discussed in this paper the province of Biskra state.

MOTS CLES: National policy, urban concentration, urban system, urban dominance, Biskra.

1 مقدمة

سنتطرق في هذا البحث إلى موضوع شغل تفكير العديد من الباحثين في دراساتهم البحثية، ويتعلق الأمر بالتراتب الحضري والهيمنة الحضرية في المدن من خلال أحجامها، حيث يُعبر حجم المدينة عن عدد سكانها، ويُعتبر أحد أهم المؤشرات والمقاييس العامة المُعتمدة والمعبرة عن وزن المدينة، وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال حالة توزيع المدن في أي إقليم، فللوهلة الأولى نميز التراتب الموجود في البنية الهرمية للمراكز العمرانية، حيث نشاهد عدد محدود من المدن الكبيرة من حيث أحجامها، بعدها تتوالى زيادة المدن كلما كان حجمها أقل، ومرد ذلك إلى ما يميز الإقليم من تركز سكاني وخدماتي في مراكز حضرية دون أخرى مسببا خللا هرميا في الشبكة الحضرية وبروز ظاهرة المدينة المهيمنة داخل الإقليم، وهذا ما يوحي لنا أن هناك علاقة مهمة بين توزيع المراكز الحضرية في الإقليم، وبين مراتب وأحجام المدن، وهو ما تم مناقشته من طرف الباحثين من واقع تجريبي تطرقوا من خلاله إلى دراسات حقيقية لحالة توزيع شبكة المراكز الحضرية في بعض الأقاليم، والبحث في مدى التوازن الموجود بين مراتب المراكز الحضرية وأحجامها ضمن تلك الأقاليم، وسنعتمد في هذا البحث على نموذجين تحليليين هما: قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون)، ومؤشر الانتروبي(مؤشر التوازن الحضري).

انطلاقمما سبق سنعالج الخلل الموجود في منظومة الشبكة الحضرية بولاية بسكرة الناتج عن التركز سكاني في مناطق دون أخرى بسبب وجود هيمنة حضرية للمدينة الرئيسية (بسكرة)، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال التالي:هل هناك مدينة مهيمنة بولاية بسكرة تطغى على النظام الحضري؟

ومنه نطرح فرضية رئيسية مفادها أن مدينة بسكرة تمارس سيطرة كلية على النظام الحضري بولاية بسكرة تجعل منها مركز استقطاب للسكان والخدمات تحدث خللا في الشبكة الحضرية لإقليم الولاية.

ونهدف من خلال بحثنا الوصولإلى معرفة أهم السمات المميزة للشبكة الحضرية المكونة لإقليم ولاية بسكرة، وتحديد نمطها الحضري (مختل/متزن)، وهل يأخذ النظام الحضري لشبكة المراكز الحضرية نمط المدينة الأولى المهيمنة أم لا.

وللوصول إلى ذلك اعتمدنا على المنهج الإحصائي والمنهج الكمي من خـــلال رصد وتحليل واقـــع إقليم ولاية بسكرة واتجاهات التركز الحضري للسكان باستخدام نماذج تحليلية لمعرفة حدة الهيمنة والاختلال في توازن الشبكة الحضرية.

2 وسائل وكيفيات إعادة التوازن الحضري الإقليمي بالجزائر

عرفت الجزائر العديد من الاستراتيجيات والسياسات العمرانية هدفها الوصول إلى حلول تخص المشاكل الحضرية المنبثقة عن كل الاختلالات الناتجة عن حالة اللاتوازن في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تجسدت من خلال تشريعات عمرانية تهدف إلى إحداث التوازن الحضري منبين أهم النصوص القانونية الرامية إلى ذلك منهاالآتي:

1.2 سياسة التهيئة العمرانية في ظل القانون 01

جاء في المادة (1) القانون 01-20 الصادر بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ليحدّد التوجيهات و الأدوات المتعلقة بذلك،والتي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة على أساس الاختياراتالإستراتيجية. حيث جاء في المادة (2) من القانون 01-20، وذلك رميًا إلى تحقيق بعض الأهدافمنها حسب المادة (4) من القانون01-20:

الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها بهدف فك التركز الحضري والضغوط على الأقاليم التي تشهد تركز سكاني كبير.

دعم وسائط الأرياف والأقاليم والمناطق والجهات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها والحد من الهجرة والنزوح الريفي.

إعادة توازن البنية التحتية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.

- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حدّ سواء، و التحكم في نمو المدن و تنظيمه.

2.2 سياسة التهيئة العمرانية في ظل القانون 02-08 (المدن الجديدة)

ظهرت فكرة المدن الجديدة بدافع فك الازدحام والتقليل من الكثافات السكانية العالية في المدن والاتجاه نحو توزيع السكان بطريقة متوازنة حيث بادرت الجزائر بإصدار القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، فحسبما ورد في أحكامه حسب المادة (3)من القانون 02-08 أن مصطلح "المدينة الجديدة يعني كلّ تجمّع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، و تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي و بشري بما يوفّره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز".

وتركز فكرة إنشاء المدن الجديدة على فكرة التوازن الوظيفي وذلك ما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، أين وضح وحدد وظيفة المدينة الجديدة في الآتي حسب المادة (2) القانون 02-08 :" تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"

3.2 المحاور التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة

تمثلت في أربع محاور توجيهية كبرى وأساسية هدفها تجسيد الاستدامة الإقليمية، وتحقيق الإنصاف الإقليمي تضع آليات لإعادة التوازن لمكونات التراب الوطني وإحداث فعالية اقتصادية وهي حسب (تكواشت، 2017):

1.3.2 المحور التوجيهي نحو أقاليم مستدامة

يركز هذا المحور على البعد البيئي الإقليمي وهو ما ورد في المواد 4، 12، 16، من القانون 01-20 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي من خلاله تم إدراج موضوع الاستدامة في أولويات المخطط الوطني SNT، والذي تأخذ من خلاله الاستدامة أبعادا إقليمية تمس العناصر الأساسية لها وهي الاقتصاد، الاجتماع والبيئة لمعالجة ما يمكن معالجته من اختلالات وعوائق حالت دون تحقيق التوازن الإقليمي في السياسات التنموية السابقة.

2.3.2 المحور التوجيهي نحو أقاليم متوازنة

الهدف الرئيسي من هذا المحور هو إحداث الترابط والتكامل الوظيفي مكانيا في كامل التراب الوطني، وذلك حسب المواد 4، 6، 9، 11، 14، 15، 16، 17، 18، 28، 29، 34، 41 من القانون 01-20 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مشكلا بذلك شبكة حضرية من المدن تواجه إشكالية التسيير والتنمية للفضاءات والمجالات التي تعرف تضخما حضريا في عدد السكان وتركز النشطات بها.

3.3.2 المحور التوجيهي نحو أقاليم جاذبة ومتنافسة

في هذا المحور كان المخطط الوطني SNAT أحد الوسائل والأدوات الداعمة لانتقال الجزائر إلى مرحلة اقتصاد الحر، وبذلك جعل من أقاليم الوطن مسرحا للتنافس والجذب لرؤوس الأموال والاستثمارات وإحداث تركزات اقتصادية مكانية تنموية ونشر التنمية وفق للمواد 17، 35، 41، من القانون 01-20 وتجسيد الشروط الضرورية للجذب والتنافس الإقليمي.

الهدف الرئيسي من هذا المحور هو إحداث الترابط والتكامل الوظيفي مكانيا في كامل التراب الوطني، وذلك حسب المواد 4، 6، 9، 11، 14، 15، 16، 17، 18، 28، 29، 34، 41 من القانون 01-20 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مشكلا بذلك شبكة حضرية من المدن تواجه إشكالية التسيير والتنمية للفضاءات والمجالات التي تعرف تضخما حضريا في عدد السكان وتركز النشطات بها.

4.3.2 المحور التوجيهي نحو أقاليم جاذبة ومتنافسة

في هذا المحور كان المخطط الوطني SNAT أحد الوسائل والأدوات الداعمة لانتقال الجزائر إلى مرحلة اقتصاد الحر، وبذلك جعل من أقاليم الوطن مسرحا للتنافس والجذب لرؤوس الأموال والاستثمارات وإحداث تركزات اقتصادية مكانية تنموية ونشر التنمية وفق للمواد 17، 35، 41، من القانون 01-20 وتجسيد الشروط الضرورية للجذب والتنافس الإقليمي.

4.3.2 المحور التوجيهي نحو أقاليم منصفة وعادلة

وهو ما تم توضيحه ودراسته انطلاقا من محتوى المواد 4،6، 15، 16، 17، 18، 43 من القانون 01-20، حيث يمكن تحقيق الإنصاف الإقليمي من:

استدراك وإدماج المناطق والأحياء الحضرية ذات العوائق من خلال إعداد خريطة وطنية تبرز المشاكل الاختلالات الاجتماعية، الاقتصادية، العمرانية والثقافية.

التجديد الريفي في بعده الإقليمي من خلال إدماج الريف في علاقات حضرية ريفية ومتكاملة وظيفيا.

كل هذه التشريعات والمحاور التوجيهية أحدثها القائمون على وضع القارات التخطيطية وجعلت منها وسائل وأدوات تساعد على توجيه مسار التنمية والتهيئة الإقليمية بهدف الوصول إلى التوازن الإقليمي والحد من كل مظاهر الهجرة والنزوح الريفي وما تلحقه من مشكلات باتت تؤرق الحكومات من تضخم حضري واختلال النظم الحضرية والتوزيع العشوائي للتجمعات الحضرية والسكان.

4.2 التوزيع الحجمي للتجمعات البشرية والهيمنة الحضرية- التوزيع الحجمي للتجمعات البشرية والهيمنة الحضرية

إن جذور الاهتمام بالدراسات التي تعنى بتوزيع المدن حسب أحجامها

ومراتبها أو بحسب عدد سكانها يرجع إلى بدايات القرن العشرين، حيث عمد العديد من الباحثين والمنظرين إلى إعطاء أهمية لمثل هذه الدراسات الحضرية منها:

2.4.2 قانون المدينة الأولى (الحجم الأمثل) لمارك جيفرسون

الأولوية أو الهيمنة الحضرية من المفاهيم المتداولة حينما تكون المدينة الأكبر تتبعها مدن أقل أو أصغر في الحجم والوظيفة، حيث تكون بمثابة المدينة التي توفر عامل شبكة الربط بين الرجاء البلاد أو التجمعات الحضرية، والهيمنة الحضرية تقاس بتعداد السكان وعدد الوظائف التي تتصف بها المدينة ومنه فالهيمنة هي (عبد العال،1998): " مفهوم نسبي يدل على سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين في دولة ما من الدول أو إقليم من الأقاليم على بقية مدن هذه الدولة أو الإقليم، دون أن يكون لذلك حدود رقمية قصوى، وترتبط هذه الهيمنة بكل من نمط توزيع المدن على رقعة الدولة وتفاوت هذه المدن من حيث الحجم".

أما أول من استعمل هذا المصطلح في شكل قانون هو الباحث مارك جيفرسون عام 1939

حيث اعتمد جيفرسون في قياسه على حجم المدينة الثانية والثالثة بغرض الوصول إلى تحقيق التناسق (المدينة / الحجم) في تصنيف (الحجم / المدينة) كون حجم السكان يكون معكوس مع مرتبتها في ترتيب وهرمية المدن استنادا إلى أنه " كلما زاد عدد السكان في المدينة كانت مرتبتها متقدمة في تراتب الهيمنة الحضرية" (نظال، 2012).

1.1 .4.2 قانون مؤشر الانتروبي (محو جميل وقادر عزيز، 2017

وهو مقياس نستطيع من خلاله معرفة مدى التوازن في توزيع أحجام التجمعات الحضرية ومعرفة نسبة الخلل في توزيعها عن طريق المعادلة التالية:

$$_H = \sum_{i=1}^{n} Pi\ LnPi$$

$$G = \frac{H}{K}$$

حيث أن:

-H: مجموع حاصل ضرب $Pi\ LnPi$ لكل المدن، حيث أن (Ln): يرمز إلى اللوغريتمالنيبيري.

Pi: نسبة عدد السكان في المدينة الأولى قياسا إلى عدد سكان كل مدينة.

G: مقدار الأنتروبي.

Ln =K عدد المدن.

5.2 الحدود المكانية للبحث (معطيات حول حالة الدراسة)

1.5.2 الموقع الإداري

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال لأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 509.80 21 كلم2 وتظم 33 بلدية و12 دائرة ويحدها: ولاية باتنة من الشمال، ولاية مسيلة من الشمال الغربي، ولاية خنشلة من الشمال الشرقي، ولاية الجلفة من الجنوب الغربي، ولاية الوادي من الجنوب الشرقي وولاية ورقلة من الجنوب.

2.5.2 التقسيم الإداري: صنفت بسكرة "ولاية"

الإداري: صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 198 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، لوطاية، في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله آي 33 بلدية.

الخريطة رقم(1):التقسيم الإداري لولاية بسكرة

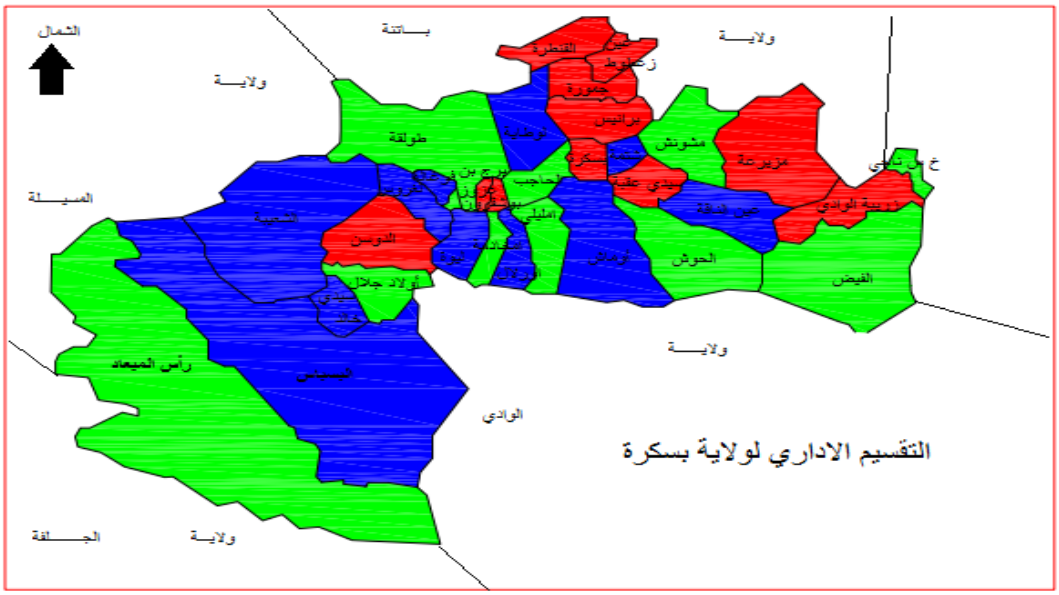

المصدر: (الباحث، 2017)، باستخدام برنامج أوتوكاد

6.2 النمو الحضري بولاية بسكرة

عرفت ولاية بسكرة كغيرها من ولايات الوطن نموا متسارعا لحجم السكان منذ مطلع الاستقلال ويرجع ذلك كله إلى جملة من الاعتبارات عامة منها كالتحسن الملحوظ في الظروف المعيشية، وخاصة تمثلت في العناية بالجانب الصحي للمواطن حيث تطور نمو السكان نحو الزيادة المستمرة وهو ما تفسره نتائج الإحصاءات الوطنية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): معدلات النمو السكاني بولاية بسكرة خلال الفترة (1966-2008).

السنة	عدد السكان	الفترة	معدل النمو
1966	135901	_	-
1977	206856	1977-1966	3.80%
1987	430202	1987-1977	6.88%
1998	575858	1998-1987	2.90%
2008	721356	2008-1998	2.30%

المصدر: (الباحث، 2017)اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء (1966-2008).

من خلال المعطيات المدونة في الجدول رقم (1) تبين لنا أن ولاية بسكرة سجلت ارتفاعا متسارعا في عدد السكان حيث عرف تعداد 1977 أكبر زيادة بحكم الاستقرار الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال بمعدل نمو 6.88%للتواصل الزيادة في كل الإحصاءات التي عرفتها الجزائر (لاحظ الجدول رقم (1)، ليصل عدد سكان الولاية إلى 721356 نسمة بمعدل 2.30%عام 2008، وحسب الإحصاءات المسجلة من طرف الجماعات المحلية لولاية بسكرة فقد وصل عدد السكان ولاية بسكرة 869215 نسمة بمعدل نمو 2.30%بزيادة سكانية 139081 نسمة خلال سبعة سنوات وهي زيادة معتبرة إذا ما قورنت بفارق الزيادة بين التعدادين 1998 و2008 خلال عشر سنوات حيث

كان 145498 نسمة فقط.

6.2 التوزيع النسبي لسكان ولاية بسكرة

سنقوم بقياس التوزيع النسبي للسكان وفق العلاقة (غنيم، 1993) (مقياس التغير في التوزيع النسبي هو الفرق الحاصل بين نسبة سنة 1998 و2008، على المساحات المختلفة للتقسيمات الإدارية للولاية حسب تعداد السكان للسنوات 1998 و2008 والهدف من ذلك هو الوصول إلى حقيقة التركز السكاني بصورته الحقيقية لمختلف بلديات الولاية وكثافتها السكانية من خلال الجدول الملحق رقم(3) تبين أن هناك تغير في التوزيع النسبي حيث ازداد نصيب ولاية بسكرة من السكان في الفترتين بين 1998-2008 بسبب الهجرة الوافدة إلى البلديات التي تشهد نقلة في عملية التنمية والإنتاج التي عرفتها ولاية بسكرة.

حيث كانت أكبر زيادة في بلدية "عين الناقة" في الفترة 1998-2008 بلغ فرق الزيادة بها نسبة 1.09 % في الحين جاءت بلدية " أوماش" في المرتبة الثانية بنسبة 0.80%، وكانت بلدية اورلال في المرتبة الثالثة بـــ: 0.57 %، وبلدية "الدوسن" في المرتبة الثالثة بزادة تقدر بـ: 0.55% ثم مدينة الشعيبة بنسبة 0.48% في المرتبة الخامسة وتلتها كل من بلديتي "البسباس والحوش" بنسبة 0.27 % و0.03%على التوالي.

بينما كانت هذه النسبة بإشارة سالبة في بقية البلديات وهي إشارة إلى أن التغير السكاني في البلديات السابقة كان على حساب النصيب النسبي للبلديات الأخرى، كما تبين إلى أن هناك اتجاه للتركز السكاني في البلديات ذات الإشارة الموجبة.

خلاصة القول أن هذه النتائج بينت وجود تركز سكاني في اتجاه منطقة الزاب الغربي بفعل ما تملكه المنطقة من مقومات التنمية المكانية (خصوصا الفلاحية) التي تحقق فرص العمل والاستثمار بالمنطقة.

7.2 التراتب الحجمي بحسب قانون المدينة الأولى لجيفرسون

يقوم هذا القانون على مبدأ هو التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين مراتب المدن وأحجامها، يرى واضع هذا القانون (جيفرسون) أن هناك مدينة مسيطرة يكون لها تأثير واضح في جميع النواحي (الاقتصادية، السياسية، السكانية) أي ; الاتجاه نحو التمركز الحضري من خلال التركز السكاني والخدمات في تجمعات حضرية كبيرة، تحتل من خلالها مدينة المرتبة الأولى ضمن النظام الحضري. على ضوء ما طرحه الباحث جيفرسون سنقوم بكشف العلاقة بين مراتب بلديات ولاية بسكرة وأحجامها بتطبيق قانون المدينة الأولى لمعرفة طبيعة النظام الحضري خلال لأعوام (1989، 2008) في الآتي:

الجدول رقم(2):تطبيق قانون المدينة الأولى لمدن النظام الحضري بولاية بسكرة 1998

البلدية	عدد السكان الفعلي	العدد النظري	الحجم الفعلي%	الحجم النظري%
بسكـرة	178064	140838	100	**100**
اولاد جلال	45622	70419	25.62	**30.00**
طولقـة	42316	46946	23.76	**20.00**

المصدر:(الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق (1) و(2).

استنادا إلى قانون الذي وضعه مارك جيفرسون، وبناء على نتائج الجدول رقم(2)لاحظنا أن البلدية الموالية للبلدية ذات المرتبة الأولى (بسكرة) لعام 1998 كانت أدنى من القيم النظرية حيث نجد البلدية الثانية (أولاد جلال) بلغت قيمت حجمها الفعلي (25.62%) مقابل القيمة النظرية التي تبلغ القيمة (30%) أي أن نسبتها أقل من القيمة النظرية للبلدية الثانية بقيمة (4.38%)، وأن عدد سكانها الفعلي يشكل (64.79%) من عدد السكان النظري، أما البلدية الثالثة (طولقة) بلغت قيمة حجمها الفعلي (23.76%) مقابل القيمة النظرية المقدرة بـ: (20%) أي أن نسبتها فاقت القيمة النظرية بـ(3.76%)، وعدد سكانها الفعلي يشكل (90.14%) من عدد السكان النظري، وهنا نستنتج أن قانون جيفرسون انطبق على البلدية الأولى دون الثانية والثالثة، وتسجيل سيطرة واضحة للمدينة الأولى (بسكرة) حيث كانت نسبة عدد سكان البلدية الثانية (أولاد جلال) منخفض عن القيمة النظرية لجيفرسون، بينما كانت نسبة عدد سكان المدينة الثالثة (طولقة) مرتفعة عن القيمة النظرية، وعلى العموم فإن هيمنة المدينة الأولى وسيطرتها واضحة ويتضح من خلاله التفاوت الكبير بين الأحجام السكانية النظرية والحقيقية، حيث أن قيمة نسبة الحجم الفعلي للبلديتين الماليتين مجتمعتين (49.38%) للبلدية الأولى لم يصل حتى نصف الحجم الفعلي للبلدية الأولى ترتيبيا.

الجدول رقم(5): تطبيق قانون المدينة الأولى لمدن النظام الحضري بولاية بسكرة 2008.

البلدية	عدد السكان الفعلي	العدد النظري	الحجم الفعلي%	الحجم النظري%
بسكـرة	205608	176422	100	**100**
أولاد جلال	63237	88211	30.76	**30**
طولقـة	55809	58807	27.14	**20**

المصدر:(الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق (1) و(2).

بناء على نتائج الجدول(5) المسجلة في العام 2008 وبتطبيق قانون جيفرسون لاحظنا أن قيم البلديات الثلاث الموالية للبلدية الأولى زادت في القيمة الفعلية عن ما هو مفترض في قانون جيفرسون فقد وجدنا البلدية الثانية في الترتيب (أولاد جلال) سجلت قيمة للحجم الفعلي بمقدار (30.76%) مقابل القيمة النظرية (30%) أي أن نسبتها فاقت القيمة النظرية بمقدار (0.76%)، كما شكل عدد سكانها الفعلي (71.69%) من عدد السكان النظري، وهي قيمة تطابقت إلى حد كبير مع المؤشر الذي حدده جيفرسون، بينما بلغت قيمة الحجم الفعلي للبلدية الثالثة (طولقة) القيمة (27.14%) مقابل القيمة النظرية (20%)، وهي بذلك سجلت نسبة فاقت القيمة النظرية بـ: (7.14%)، وشكل عدد سكانها الفعلي (94.90%) من عدد السكان النظري، وهي نتائج توضح استمرارية لهيمنة البلدية الأولى (بسكرة على النظام الحضري للولاية الذي يعرف خللا وتفاوتا في الأحجام السكانية النظرية والحقيقية.

من خلال تطبيق هذا القانون في الفترات الزمنية (1998، 2008) كما هو موضح في الجدولين أعلاه نجد بأن قانون جيفرسون انطبق على بلدية (بسكرة) في الحين لم ينطبق على البلديات الأخرى الموالية لها عام 1998 ، مع تسجيل تحسن طفيف خص البلدية الثانية في الترتيب (أولاد جلال) حيث اقتربت من المؤشر الذي اقترحه جيفرسون مع تسجيل ارتفاع في نسبة البلدية الثانية عن النسب المثالية التي اقترحها جيفرسون (30، 20 %)، وهذا الانحراف يدل على وجود بلدية أولى هي (بسكرة) مسيطرة ومهيمنة على النظام الحضري بسبب تطابق مؤشر المدينة الأولى لجيفرسون عليها فقط دون البلديات الأخرى على مدار عشر سنوات وهي المجال الزمني للدراسة، ويشير إلى إمكانية وجود بلديتين أو أكثر مرشحة لتكون بلديات مهيمنة هي الأخرى على النظام الحضري للولاية، فضلا على وجود بلديات أخرى متوسطة تتهيأ وتستعد لتكون بلديات كبرى في المستقبل القريب إذا ما تهيأت لها الظروف لذلك، وهنا تشير معطيات التمركز الحضري إلى إمكانية وجود بلديات منافسة لعاصمة الولاية (بسكرة) وبخاصة في الجنوب الغربي (أولاد جلال، طولقة، سيدي خالد)، ومرد ذلك إلى الطبيعة الجغرافية للولاية، وما تملكه هذه الجهة من مقومات استثمارية تستقطب اليد العاملة من على حساب بلديات أخرى، لتصبح العوامل الطبيعية أحد العوامل المحددة لتطور العمران وتوجيه التمركز السكاني في المنطقة.

وعليه فإننا إذا أخذنا فكرة التركز الوظيفي كأولوية، يتبين لنا جليا أن هناك أولوية بارزة لعاصمة الولاية (بسكرة) من حيث توطن المنشئات الصناعية، والحركة التجارية، وجميع المؤسسات الإدارية والمالية المصرفية، وتمركزا واضحا للخدمات العمومية من مؤسسات صحية وتعليمية متخصصة لا تنافسها في ذلك بلدية أخرى ضمن المنظومة الحضرية لإقليم الولاية.

8.2 قياس الاختلال التوازني في شبكة النظام الحضري لولاية بسكرة

للوصول إلى استراتيجية تسمح لنا التعرف على حجم الخلل الذي طرأ على إقليم ولاية بسكرة الذي يرجع إلى عدة أسباب منها النمو الحضري المتزايد وبروز مدن مسيطرة تحضى بتفضيل في الخدمات والاستثمارات تجعل منها مناطق جذب للسكان بفعل ما توفره من مقومات وظروف معيشية يسعى إليها المواطنين، فإننا سنطبق قانون الأنتروبي لقياس مؤشر التوازن الحضري، الذي بإمكانه مساعدة متخذي القرار التخطيطي من استشراف استراتيجية تخطيطية متوازنة تجعل من إقليم ولاية بسكرة يتخذ مسارا متوازنا في منظومته الحضرية.

وعليه فإنه وبالاعتماد على معادلة قانون الأنتروبي وكل من الملحق (1) و(2) نتحصل على مؤشر التوازن الحضري لولاية بسكرة للعامين 1998 و2008 وهما:

$$G\ 1998 = \frac{H}{Ln\ 33}$$

$$G\ 1998 = \frac{2,82}{3,5} = 0,80$$

$$G\ 2008 = \frac{2,86}{3,5} = 0,82$$

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج تطبيق قانون الأنتروبي إلى وجود خلل تعاني منه شبكة المنظومة الحضرية لإقليم ولاية بسكرة، حيث تم تسجيل مؤشر أنتروبي بقيمة 0.80 عام 1998 وهو ما يفسر وجود مقدار خلل في توازن الشبكة الحضرية بنسبة 20% ويمكن ملاحظة حجم هذا الخلل من خلال معطيات الملحق رقم (1) حيث يتبين أن النظام الحضري للولاية تسيطر عليه مدينة مهيمنة واحدة تضم أغلب السكان والمقدر بنسبة 31% من مجموع سكان إقليم الولاية، بينما في العام 2008 لاحظنا من خلال معطيات الملحق رقم (2) انخفاض بسيط في نسبة الخلل الموجود بالنظام الحضري لإقليم ولاية بسكرة ، حيث سجلنا قيمة الأنتروبي 0.82 وهو ما يعني وجود خلل في توازن النظام الحضري بنسبة 18% أقل بدرجتين من العام 1998 وهو يؤكد على استمرارية في المدينة المسيطرة والمهيمنة ممثلة في مدينة بسكرة على النظام الحضري.

من هذا المنطلق يمكن القول أن منظومة الشبكة الحضرية لإقليم ولاية بسكرة تتكون من مدينة واحدة رئيسية (بسكرة) تستحوذ على أكبر عدد من السكان وما يليها هي مدن صغيرة تظهر بينها مدن في طريق الصعود مثل (أولاد جلال، طولقة،....) بفعل ما تملكه من مقومات استثمارية وخدمات تستقطب الأيدي العاملة والسكان ويزيد من فجوة الاختلال في التوازن الحجمي لعناصر النظام الحضري.

3 خاتمة

من خلال نتائج الدراسة لاحظنا أن الاستقطاب السكاني الذي عرفته بعض مدن الولاية خاصة منها عاصمة الولاية مدينة (بسكرة) هي الظاهرة التي لمسناها في توزيع السكان على مجمل المدن، حيث كان هذا التمركز على حساب التوازن في الشبكة الحضرية مما سبب تباين واضح بين البلديات في معدلات النمو السكاني، وهنا نشير إلى أن هناك بلديات يمكن أن نصنفها كمراكز مستقطبة للسكان منها (بسكرة، أولاد جلال، طولقة، سيدي خالد، سيدي عقبة) بفعل جذبها للمهاجرين واكتسابها لمجموعة من الأنشطة والخدمات التجارية تنفرد بها عن باقي المراكز الأخرى، في المقابل هناك مراكز أخرى طاردة للسكان مثل (رأس الميعاد، البسباس، الشعيبة)، ومرد ذلك إلى الضعف الشديد والتدني في مستوى الخدمات التي تعرفه هذه البلديات من الخدمات والأنشطة، ومحدودية وجود فرص العمل التي بدورها تقلل من فرضية هجرة السكان إليها، وهنا ننوه إلى فكرة أن التباين في معدلات النمو والزيادة في التمركز السكاني مكانيا هو الذي بصم على إقليم ولاية بسكرة في الآونة الأخيرة وهو ما يحتم على متخذي القرار توجيه عملية التوزيع السكاني والتنموي، وإبعاده عن العشوائية المطلقة، والحد من استمراريته، فمثل هذه الظاهرة ستؤدي لا محالة إلى تعميق الفجوات الاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية على المدى البعيد، ومنه وجب اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لاختيار الاستراتيجية التي من شأنها أن تعيد توزيع الثقل السكاني على مستوى إقليم الولاية وخلق التوازن في الشبكة الحضرية، وهي حقيقة لا تتحقق إلا من خلال بعث مبادرات وتخصيص استثمارات تنموية شاملة في جميع مناطق الولاية دون تضيق مجالها ضمن مدينة واحدة ليستفيد الجميع بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية ومنه إعادة توزيع السكان مكانيا بشكل يحقق نوع من التوازن في الشبكة الحضرية بفعل الشمولية في توزيع التنمية وعليه فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

- بصم على النظام الحضري لإقليم مدينة بسكرة ظهور المدينة المهيمنة أو المسيطرة وهو ما أظهرته نتائج القياسات قانون ومارك جيفرسون، بسبب الهجرة الوافدة إلى مدينة بسكرة بفعل سياسة التفضيل المنتهجة واحتوائها على المرافق والبنى التحتية المشجعة على الهجرة الوافدة إليها.
- كان النمو الحضري بولاية بسكرة عشوائي غير منتظم في توزيعه مكانيا مما سبب تمركز سكاني في مدن دون سواها.
- اختلال في شبكة المنظومة الحضرية لولاية بسكرة وهو ما اتضح من خلال قانون الأنتروبي وبقاء المدن الصغيرة تتميز بالانخفاض في عدد السكان رغم المبادرات التي طرحتها السياسة الوطنية للرفع من مستوى هذه الأخيرة ،ولكي يتم القضاء على الاختلالات الموجودة في النظام الحضري لابد من:
- الرفع من مستوى المدن الصغيرة وتطويرها بواسطة استغلال الإمكانات والموارد الطبيعية المتاحة وبعث مسار الاستثمار بها للحد من الهجرة وتثبيت السكان بها.
- التأكيد على أهمية التنمية الريفية كاستراتيجية توجه عملية النمو الحضري وتضبط مساره بطريقة سليمة من خلال توزيع عادل وفعال للأراضي الزراعية وتثمينها.
- تفعيل التشريعات القانونية المتعلقة بالتخطيط والعمران من خلال إعادة الحقيبة الوزارية التي تعنى بالتخطيط ودعهما بلجان تسعى إلى وضع استراتيجيات تحد من الاختلالات الموجودة .

الملاحق

الملحق رقم (1):جدول التوزيع الحجمي للمدن والخلل في المنظومة الحضرية لولاية بسكرة 1998

الرتبة	معكوس الرتبة	البلدية	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	مقدار الاختلال	Pi	Ln Pi	Pi Ln Pi
1	1	بسكـرة	178064	140838	37226	0.31	1.171	0.36
2	0.5	أولاد جلال	45622	70419	-24797	0.079	2.538	0.2
3	0.333	طولقـة	42316	46946	-4630	0.073	2.617	0.19
4	0.25	سيدي خالد	35277	35209	68	0.061	2.796	0.17
5	0.2	سيدي عقبة	26139	28168	-2029	0.045	3.101	0.14
6	0.167	الدوسن	21212	23473	-2261	0.037	3.296	0.12
7	0.143	زريبة الوادي	16379	20120	-3741	0.028	3.575	0.1
8	0.125	ليـوة	15960	17605	-1645	0.028	3.575	0.1
9	0.111	الغروس	12846	15649	-2803	0.022	3.816	0.09
10	0.1	الفيـض	12482	14084	-1602	0.022	3.816	0.08
11	0.091	جمـورة	11218	12803	-1585	0.019	3.963	0.08
12	0.083	برج بن عزوز	11043	11736	-693	0.019	3.96	0.08
13	0.077	بوشقرون	10800	10834	-34	0.019	3.963	0.07
14	0.071	عين الناقة	10054	10060	-6	0.017	4.074	0.07
15	0.067	فوغالة	9713	9389	324	0.017	4.074	0.07
16	0.063	القنطـرة	9430	8802	628	0.016	4.135	0.07
17	0.059	امشونش	9143	8285	858	0.016	4.135	0.07
18	0.056	لوطايـة	8787	7824	963	0.015	4.199	0.06
19	0.053	ليشانـة	8740	7413	1327	0.015	4.199	0.06
20	0.05	شتمـة	8677	7042	1635	0.015	4.199	0.06
21	0.048	الحاجب	8394	6707	1687	0.015	4.199	0.06
22	0.045	أوماش	8175	6402	1773	0.014	4.268	0.06
23	0.043	امزيرعة	7060	6123	937	0.012	4.422	0.05
24	0.042	البسباس	6481	5868	613	0.011	4.509	0.05
25	0.04	رأس الميعاد	6053	5634	419	0.011	4.509	0.05

0.05	4.605	0.01	403	5417	5820	اورلال	0.038	26
0.04	4.71	0.009	-65	5216	5151	امليلـي	0.037	27
0.04	4.71	0.009	-54	5030	4976	برانيس	0.036	28
0.04	4.828	0.008	-181	4856	4675	الشعيبة	0.034	29
0.04	4.828	0.008	-367	4695	4328	الحوش	0.033	30
0.04	4.961	0.007	-226	4543	4317	امخادمة	0.032	31
0.03	4.961	0.007	-401	4401	4000	عين زعطوط	0.031	32
0.02	5.521	0.004	-1742	4268	2526	خ. سيدي ناجي	0.03	33
2.82				575858	575858	/	4.089	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء 1998.

الملحق رقم (2):جدول التوزيع الحجمي للمدن والخلل في المنظومة الحضرية لولاية بسكرة 2008

Pi Ln Pi	Ln Pi	Pi	مقدار الاختلال	الحجم النظري	الحجم الحقيقي	البلدية	معكوسالرتبة	الرتبة
0.36	1.255	0.285	29186	176422	205608	بسكـرة	1	1
0.21	2.43	0.088	-24974	88211	63237	أولاد جلال	0.5	2
0.2	2.536	0.077	-2998	58807	55809	طولقـة	0.333	3
0.17	2.813	0.06	-791	44106	43315	سيدي خالد	0.25	4
0.14	3.079	0.046	-1775	35284	33509	سيدي عقبة	0.2	5
0.12	3.296	0.037	-2949	29404	26455	الدوسن	0.167	6
0.1	3.506	0.03	-3662	25203	21541	زريبة الوادي	0.143	7
0.1	3.506	0.03	-637	22053	21416	ليـوة	0.125	8
0.1	3.54	0.029	1676	19602	21278	رأس الميعاد	0.111	9
0.09	3.772	0.023	-1234	17642	16408	الغروس	0.1	10
0.08	3.963	0.019	-2339	16038	13699	شتمـة	0.091	11
0.07	4.02	0.018	-1578	14702	13124	بوشقرون	0.083	12
0.07	4.017	0.018	-869	13571	12702	برج بن عزوز	0.077	13
0.07	4.074	0.017	0	12602	12602	الفيـض	0.071	14
0.07	4.074	0.017	813	11761	12574	جمورة	0.067	15
0.07	4.074	0.017	1462	11026	12488	فوغالة	0.063	16

17	0.059	عين الناقة	12032	10378	1654	0.017	4.074	0.07
18	0.056	القنطـرة	11415	9801	1614	0.016	4.035	0.06
19	0.053	لوطايـة	11155	9285	1870	0.015	4.099	0.06
20	0.05	أوماش	10336	8821	1515	0.014	4.268	0.06
21	0.048	الحاجب	10126	8401	1725	0.014	4.268	0.06
22	0.045	امشونش	10107	8019	2088	0.014	4.268	0.06
23	0.043	ليشانـة	9852	7671	2181	0.014	4.268	0.06
24	0.042	الشعيبة	9280	7351	1929	0.013	4.342	0.06
25	0.04	البسبـاس	8392	7057	1335	0.012	4.422	0.05
26	0.038	امزيرعة	7601	6785	816	0.011	4.509	0.05
27	0.037	اورلال	7444	6534	910	0.01	4.605	0.05
28	0.036	امليلـي	6497	6301	196	0.009	4.71	0.04
29	0.034	امخادمة	5425	6084	-659	0.008	4.828	0.04
30	0.033	الحوش	4923	5881	-958	0.007	4.961	0.03
31	0.032	برانيس	4273	5691	-1418	0.006	5.115	0.03
32	0.031	عين زعطوط	3693	5513	-1820	0.005	5.298	0.03
33	0.03	خ. سيدي ناجي	3040	5346	-2306	0.004	5.521	0.02
الجموع	4.089	/	721356	721356				2.86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء 2008.

حسب (انتظار، 2016):

"الحجم النظري فتم الحصول عليه من خلال قسمة مجموع الأحجام الحقيقية للمدن على مجموع معكوس الرتبة لتلك المدن، ومن ثمة نضرب الناتج بمعكوس الرتبة لكل مدينة للحصول على حجمها النظري".

الملحق رقم (3): التوزيع النسبي للسكان وكثافاتهم لولاية بسكرة للفترة (1998، 2008).

البلديـــة	الكثافة السكانية 1998	السكان %	الكثافة السكانية	السكان %	الفرق بين النسبتين
		1998	2008	2008	2008-1998
راس الميعاد	1.27	1.05	4.45	2.95	-0.03
البسبـاس	1.78	1.13	2.31	1.16	0.27
الشعيبة	2.77	0.81	5.5	1.29	0.48
الحـوش	5.73	0.75	6.52	0.68	0.03
امزيرعة	7.35	1.23	7.91	1.05	-0.04
الفيـض	9.08	2.17	9.16	1.75	-0.06
اومـاش	10.01	1.42	11.55	0.59	0.8
برانيس	13.45	0.86	12.65	1.43	-0.84

-0.04	0.9	17.48	0.89	13.86	امليلـي
-0.06	1.4	20.04	1.59	18.13	امشونش
1.09	0.51	21.63	1.75	19.8	عين الناقة
-0.19	1.67	23.69	1.53	21.64	لوطايـة
-1.05	1.55	27.47	0.69	23.43	عين زعطوط
-0.02	0.75	35.78	0.75	28.48	امخادمة
0.57	0.42	37.95	1.01	30.62	اورلال
-0.63	1.03	39.16	0.44	31.54	خ. سيدي ناجي
-0.75	3.67	42.56	2.84	32.7	زريبة الوادي
0.55	2.99	43	3.68	34.12	الدوسن
-0.32	7.74	45.96	7.35	34.85	طولقـة
-0.06	1.58	47.74	1.64	39.44	القنطـرة
-0.05	1.4	48.66	1.46	40.34	الحاجب
-0.07	1.74	50.14	1.95	44.73	جمورة
-0.09	2.27	69.06	2.23	54.07	الغروس
-0.13	2.97	88.46	2.77	65.92	ليـوة
-0.07	1.9	124.31	1.51	78.74	شتمـة
-0.2	4.65	131.87	4.54	102.87	سيدي عقبة
-0.07	1.73	155.52	1.69	120.96	فوغالة
-0.37	8.77	197.06	7.92	142.17	أولاد جلال
-0.25	6	199.33	6.13	162.34	سيدي خالد
-0.08	1.82	226.67	1.88	186.53	بوشقرون
-0.06	1.37	248.79	1.52	220.71	ليشانـة
-0.07	1.76	547.5	1.92	475.99	برج بن عزوز
-0.34	28.5	1610.09	30.92	1394.39	بسكـرة

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق (1) و(2)

قائمة المصادر والمراجع

[1] انتظار،ج.(2016). تطبيق قاعدة الرتبة – حجم على مدن العراق للعامين (2008-2030)، مجلة الأستاذ، المجلد الثاني (العدد 219).

[2] تكواشت، ك.(2017). التعمير والبناء في التنظيم وإعادة التنظيم .أطروحة دكتوراه علوم تخصص قانون عقاري، جامعة باتنة1، باتنة.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(2001، 12 ديسمبر).القانون 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية مستدامة، الجريدة الرسمية، الفصل الأول (العدد77).

[4] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(2002، 14 ماي).القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة، الجريدة الرسمية، الباب الأول (العدد34).

[5] عبد العال، أ. (1998). الهيمنة الحضرية لإقليم الخرطوم الكبرى: أسبابها، ونتائجها. مجلة الجمعية الجغرافية المصرية. (ج1).مصر.

[6] 6-غنيم،ع.(1993). دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة (الطبعة الأولى). دبي: دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع .

[7] - محو جميل، س وقادر عزيز، أ.(2017). التحليل المكاني للنمو الحضري غير المتوازن في محافظة أربيل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد رقم 12 (العدد 1).العراق

[8] -نضال،م.(2012، ديسمبر). الهيمنة الحضرية للخرطوم الكبرى الأسباب والحلول، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية،(العدد الثاني). السودان.

[9] -هوشيار، م.(2006). تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري (الطبعة الأولى).عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. الأردن.